الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 9 /6/ 2014

وزير المالية يعقد اجتماعا للمجلس الأعلى للجمارك

عقد وزير المالية علي حسن خليل اجتماعاً للمجلس الأعلى للجمارك حضره رئيس المجلس الأعلى العميد نزار خليل ومدير عام الجمارك شفيق مرعي والأعضاء.

وبعد الاجتماع صرح الوزير خليل بالآتي:

"هو الاجتماع الأول مع المجلس الأعلى للجمارك والمديرية العامة بعد بادارته الجديدة وكان رسمٌ للمستقبل وصورة عن العمل المطلوب لهذه الادارة".

وقال: "كلنا نعلم بأن هذه المديرية مرّ عليها مرحلة من الشلل والارباك والالتباس، وكنا حاسمين بالتوجيه بأن مرحلة ما بعد تشكيل الادارة ليس كما قبلها، والمطلوب بسرعة اقرار خطة عمل انقاذية، تلامس كل الجوانب المرتبطة بعمل الجمارك من الرقابة المسبقة والرقابة الفورية واعادة تنظيم ومكافحة التهريب، والقيام بكل الخطوات التي تعيد ثقة الناس بهذه المؤسسة، هذه الثقة التي تعرضت للكثير من الاهتزاز نتيجة ممارسات ونتيجة طرح القضية أمام وسائل الاعلام في أكثر من شأن" . وأضاف: "طلبنا بوضوح أن يكون هناك خطة قصيرة الأمد لاستعادة هذه الثقة، وخطط تعيد ترتيب هيكلية الجمارك وادوارها وكل ما تعطل العمل فيه في المرحلة الماضية".

وشدد: "نحن في حاجة ماسة في هذا البلد لادارة جدية ومسؤولة تستطيع أن تكافح التهريب وأن تضبط موارد الدولة وأن تضخ بانتظام الى الخزينة".

وزارة المالية – بناية وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان.
هاتف: 01-642720 – فاكس: 01-642762 – البريد الإلكتروني minister@finance.gov.lb

كا شدد: "ليس مسموحاً بعد اليوم أن نسمع تصريحاً بنسبة هد في الجمارك، لا تستطيع ادارة الجمارك أو المجلس الأعلى الإجابة عنها، سواء كان صحيحاً أو خطأ. فاذا كان صحيحاً يجب لهذه الأموال أن تحصل وأن تحوّل وإذا كان خطأً يجب أن يكون هناك إجابة واضحة عن كل نقطة من النقاط".

وجزم: "لا تغطية لأحد أو على أحد، لكل مخالفة من المخالفات المرتبطة بهذه الادارة".

ولفت: "اليوم إستمعنا الى الكثير من الكلام الايجابي والجيد والمسؤول، ولدينا ثقة بالتركيبة الجديدة للجمارك الذي يجب أن يترجم بعمل فوري ينقلنا من الواقع الذي نحن فيه الى واقع آخر أفضل خاصة وأننا بحاجة ماسة لكل ليرة لتدخل الى خزينة الدولة". وأشار: "عندما نناقش سلسلة الرتب والرواتب أو عندما نناقش موضوع الموازنة العامة نرى أن هناك أعباءً وكلفاً مرتفعة جداً على الدولة المطلوب أن نعمل باتجاه تحصيلها في الاماكن التي يجب أن تحصل منها".

أسئلة وأجوبة:

س:- أي ملف سياسي يحتاج الى قرار سياسي، هل هناك قرار سياسي يغطي عمل الجمارك.

ج:- كلامنا واضح نحن نغطي كل عمل يدفع باتجاه تفعيل إدارة الجمارك للقيام بواجباتها وتحمل مسؤوليتها كاملة في ضبط موارد الدولة التي يجب أن ُتحصل. لا تغطية على أحد على الاطلاق بالقيام بأي مخالفة من المخالفات مهما صغرت أو كبرت.وهذا أمر على عاتق الادارة المكلفة المطلوب منها أن ترفع أي مخالفة وسيرون أنها سنتحمل المسؤولية كما يجب أن تكون عليه.

س: - بالنسبة لسلسلة الرتب والرواتب هل انتجت الاجتماعات التي حصلت لهذه الغاية.

ج:- على هامش جلسة اليوم التي تمت الدعوة اليها لانتخاب رئيس للجمهورية، حصل أكثر من لقاء واعتقد أننا أمام فرصة حقيقية لاقرار سلسلة الرتب والرواتب وهذا الأمر بعهدة الكتل النيابية جميعها التي يجب أن تشارك وتتحمل مسؤولياتها كاملة وأن تبدي آراءها في الجلسة العامة، ونحن كوزارة

مال على استعداد للاجابة على كل التساؤلات المطروحة والقرار هو قرار ومسؤولية جميع الكتل النيابية لا قرار وزارة المالية بمفردها ولا كتلة من الكتل.

المكتب الإعلامي